

Distr.: General
2 July 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الحادية عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 31 آب/أغسطس-2 أيلول/سبتمبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً- خلاصة وافية
2 تايلند



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - خلاصة وافية

تايلند

1- مقممة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لتايلند في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت تايلند على الاتفاقية في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003 وصدقت عليها في 1 آذار/مارس 2011. ويتبع النظام القانوني الوطني تقاليد القانون المدني؛ ومصادر التشريع هي الدستور والمدونات القانونية والقوانين والمراسيم الملكية واللوائح الوزارية واللوائح التنظيمية والإشعارات. وتايلند بلد ثنائي النظام. وتشمل التشريعات المنفذة للاتفاقية القانون الأساسي لمكافحة الفساد، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون الخدمة المدنية، وقانون إدارة المشتريات والتوريدات العمومية، وقانون المعلومات الرسمية، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون إجراءات مكافحة الفساد والتجاوزات، وقانون تنظيم أعمال المؤسسات المالية، وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ومن المؤسسات المعنية بمنع الفساد ومكافحته المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد، ومكتب مكافحة غسل الأموال، والمراجع العام للحسابات، ومصرف تايلند، وإدارة المراقب المالي العام، ومفوضية الانتخابات، واتحاد المهن المحاسبية، ومكتب النائب العام، ومكتب مفوضية الخدمة المدنية، ومكتب مفوضية مكافحة الفساد في القطاع العام، ومكتب لجنة المعلومات الرسمية.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

يتضمن الإطار القانوني والسياساتي الوطني لمنع الفساد بعض أحكام دستور سنة 2017، والقانون الأساسي لمكافحة الفساد، والاستراتيجية العشرينية الوطنية (2018-2037)، والخطة الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2017-2021)، والمرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2017-2021). وتتألف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من ست استراتيجيات فرعية مختلفة، يتناول كل منها مجالاً من المجالات ذات الأولوية في مكافحة الفساد.

وتنفذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني على نطاق جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية. ووفقاً لذلك، أنشأت المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد ست لجان فرعية مسؤولة عن تفعيل كل استراتيجية فرعية ووضع آليات للرصد والتقييم. ويكفل تنفيذ هذه الاستراتيجية على المستوى الحكومي كل من المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد والمركز الوطني لمكافحة الفساد ومراكز عمليات مكافحة الفساد المنشأة في جميع الوزارات أو الهيئات المكافئة، وذلك من خلال آلية ثلاثية المستويات تعمل على كل من الصعيد السياسي والوطني والتنفيذي. وتتولى مراكز عمليات مكافحة الفساد المذكورة تنسيق وتوجيه ورصد أداء الوكالات المنفذة بما يتماشى مع السياسة الحكومية، وتقدم تقارير في هذا الشأن إلى المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد والمركز الوطني لتنسيق مكافحة الفساد لعرضها على اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة الفساد ومجلس الوزراء. وقد وضعت الخطة المتكاملة لمكافحة الفساد والتجاوزات لتوفير إطار يحقق التكامل في العمل بين الهيئات الحكومية على منع الفساد وقمعه وفقاً للاستراتيجية المذكورة أعلاه. ومع ذلك، فإن

التسويق في تنفيذ هذه السياسات والآليات ضعيف نسبياً. كما لم تُجرى أية تحليلات لأثرها ولا أعدت تقارير لتقييم التدابير المتخذة في هذا الشأن.

والمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد منخرطة في ممارسات وتدابير وقائية مختلفة، منها توفير دورات تدريبية للموظفين العموميين والمسؤولين التنفيذيين، وتنظيم برامج ومبادرات تثقيفية للتوعية العامة بمخاطر الفساد.

والمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد سلطة اقتراح تعديلات على القوانين أو التدابير التي يمكن أن تفتح الباب أمام الفساد أو ارتكاب التجاوزات أو التي قد تمنع الموظفين العموميين من أداء واجباتهم في خدمة المصلحة العامة (المادة 32 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد). كما أن من صلاحيات وواجبات المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد إصدار وتعديل القواعد واللوائح بمقتضى أحكام القانون (المادة 5). ويجري تنقيح القوانين والتدابير الإدارية كلما اقتضى الأمر ذلك وبما يتماشى مع التطورات الدولية.

وتشارك تايلند بنشاط في برامج ومبادرات مكافحة الفساد على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي، وقد وقّعت اتفاقات تعاون مع منظمات دولية وحكومات وإدارات أجنبية لتعزيز التعاون في أنشطة مكافحة الفساد.

والمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد هي الهيئة الرئيسية المعنية بمكافحة ومنع الفساد في تايلند، وتشمل وظائفها العمل على قمع الفساد والوقاية منه على حد سواء (الفصل الثاني عشر من الجزء الرابع من الدستور). ويعين الملك مفوضيها التسعة بناء على مشورة مجلس الشيوخ لمدة محدودة قدرها سبع سنوات (المادتان 232 و233 من الدستور) ويجوز عزلهم إذا اتهموا بارتكاب مخالفات أو تجاوزات في ظروف معينة (المادتان 236 و237 من الدستور؛ والمادة 19 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد). وتخصص للمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد ميزانية لتنفيذ مشاريع مكافحة الفساد وميزانية سنوية لنفقاتها. ويحق لموظفيها تلقي تدريب لتعزيز معارفهم وقدراتهم في مجال مكافحة الفساد.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهات القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

تُنظَّم إدارة الموارد البشرية، فيما يتصل بالموظفين العموميين، بمقتضى قوانين تختلف باختلاف فئات الموظفين، وتستند بوجه عام إلى نظام الجدارة. ويوفر قانون الخدمة المدنية إطاراً لتنظيم شؤون الموظفين الإدارية، وتطبق أحكامه على الموظفين المدنيين العاديين.

وأثناء عملية التوظيف، تعين الوزارة أو الجهة المعنية لجنة فرعية لتحديد معايير التوظيف وطرقه، ويُعلن عادة عن الوظائف الشاغرة على المواقع الإلكترونية الحكومية أو عبر وسائل الإعلام العمومية. وعندما يجتاز المتقدمون لشغل الوظيفة إجراءات الاختيار بنجاح، يعينون وفق ترتيبهم.

ويمكن ترقية الموظف العمومي بناء على تقييم لحسن أدائه وكفاءته في العمل. ويمكن الطعن في قرارات الموارد البشرية أمام لجنة حماية نظم الجدارة (المواد 114-116 من قانون الخدمة المدنية والقواعد ذات الصلة) أو الموظف الذي أصدر القرار (المادة 44 من قانون الإجراءات الإدارية) أو المحكمة الإدارية (المادة 42 من قانون المحكمة الإدارية والإجراءات الإدارية)، حسب الاقتضاء.

وتوضع جداول الأجور وفقاً لأحكام المادة 50 من قانون الخدمة المدنية. ويجري باستمرار توفير التدريب لمختلف فئات الموظفين العموميين، بما يشمل برامج تدريب لتعزيز النزاهة.

ولا تطبق تايلند إجراءات معززة لتنظيم عمليات اختيار وتدريب وتناوب الموظفين للعمل في الوظائف، التي تعتبر عرضة لمخاطر الفساد. وتسري على جميع الموظفين الحكوميين أحكام قانون الخدمة المدنية المتعلقة بالتدريب وتدابير تعزيز الأمانة ومنع تضارب المصالح (المواد 72-85).

وفي حين أن الدستور يحدد شروطاً عامة للترشح في الانتخابات لشغل المناصب العمومية، فإن القانون الأساسي لانتخاب أعضاء مجلس النواب (B.E. 2561) (2018) يورد معايير محددة. وقد وضعت تايلند تدابير لضمان شفافية العمليات الانتخابية على مختلف مستوياتها وتفرض جزاءات على التجاوزات في الحملات الانتخابية.

وينظم القانون الأساسي للأحزاب السياسية تمويل الأحزاب السياسية وعمليات الترشح لشغل المناصب العمومية المنتخبة (B.E. 2560) (2017). ويلزم القانون الأحزاب السياسية بالكشف عن بياناتها المالية ويفرض جزاءات على الانتهاكات (المادتان 68 و122).

ويتضمن الدستور أحكاماً لمنع تضارب المصالح لدى أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والوزراء (المواد 184-186). ويحتوي القانون الأساسي لمكافحة الفساد على فصل يتناول مسألة منع تضارب المصالح، بينما يحظر قانون الخدمة المدنية على الموظفين المدنيين التماس أي مصالح من شأنها أن توقع الظلم بشخص ما أو أن تمس بشرف الوظيفة العمومية (المادة 83). وعلاوة على ذلك، يُحظر على الموظفين العموميين العمل في وظائف إضافية لدى كيان خاص إذا كان من شأن ذلك العمل أن يشكل تضارباً في المصالح مع أدائهم لواجباتهم كموظفين عموميين (المادة 126 (4) من القانون الأساسي لمكافحة الفساد). وقبول الهدايا ممنوع، باستثناء الهدايا ذات الطابع الأخلاقي وفق معايير مقررّة وبما لا يتجاوز مبالغ محددة (المادة 128 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد).

غير أنه لا يشترط على الموظفين العموميين الإبلاغ عن أنشطتهم الخارجية، بما فيها المصالح غير المالية، التي قد ينشأ عنها تضارب في المصالح مع وظائفهم العمومية، أو معالجة هذا التضارب إذا حدث. ويجري النظر حالياً في مشروع قانون يجرم عدم تحاشي التضارب بين المصالح الخاصة والعمامة.

وقد أرسيت معايير أخلاقية للموظفين العموميين في مدونة قواعد السلوك التي وضعها أمين المظالم بموجب المادة 280 من دستور سنة 2007 وفي مدونة أخلاقيات الموظفين المدنيين (2009). ومكتب مفوضية الخدمة المدنية بصدد وضع مجموعة من القيم الأساسية من أجل الموظفين العموميين على النحو المطلوب في دستور سنة 2017 (الفقرة 3 من المادة 76). وقد وضعت بعض المؤسسات معايير أخلاقية إضافية. والمكتب مسؤول عن رصد تنفيذ مدونة الأخلاقيات على الصعيد الوطني، ومن واجب رئيس كل هيئة حكومية أن يشرف على الامتثال لها في هيئته. ويجوز اتخاذ تدابير تأديبية في حالة انتهاك قواعدها (المادتان 18 و19).

ويمكن للموظفين العموميين إبلاغ المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد أو مركز "دامرونغثام" (وزارة الداخلية) أو الشرطة أو أي جهة أخرى معنية من خلال قنوات مختلفة. وتُقبل البلاغات المقدمة من مجهول (البلاغات المجهلة) (المادة 60 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد) وتُوفّر الحماية من الانتقام عند الاقتضاء للمبلغين.

وينص قانون الخدمة القضائية في المحاكم على وجوب الامتثال لقواعد الانضباط القضائي، ويجوز للجنة التحقيقات القضائية أن تحقق مع أي قاض يشتبه في أنه أخل بتلك القواعد. وتتضمن أيضاً اللوائح التنظيمية للمحاكم الأخرى قواعد للالتزام بالمعايير الأخلاقية ومتطلبات الشفافية. ولدى جميع المحاكم مدونات لقواعد سلوك أو لوائح تنظيمية خاصة بها لتعزيز نزاهة القضاء، ويمكن الحصول على تدريب مناسب في هذا الشأن. وتشمل تقييمات الأداء القضائي تقييماً للأداء الأخلاقي.

ويحدد الباب 3 من قانون جهاز النيابة العامة معايير التعيين والترقية (الفصل 1) والتوظيف والاختيار (الفصل 2) والعزل (الفصل 3) الخاصة بأعضاء النيابة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الباب 4 قواعد بشأن تضارب المصالح (المادة 67). وأداء أعضاء النيابة العامة محكوم بمدونة أخلاقيات أعضاء النيابة العامة وموظفي مكتب النائب العام وأحكام قانون جهاز النيابة العامة. ويجوز تطبيق تدابير تأديبية في حالة عدم الامتثال للمدونة (المادة 34 من المدونة؛ والمادتان 60 و84 من القانون). والتدريب على مراعاة الأخلاقيات إلزامي ويقدمه المعهد المعني بتدريب أعضاء النيابة العامة.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تتولى إدارة المراقب المالي العام مسؤولية الإشراف على عمليات الاشتراء. وتتسم المشتريات العمومية بالطابع اللامركزي وتتظمها أحكام قانون إدارة المشتريات والتوريدات العمومية ولوائح التنفيذ التي تحدد معايير المناقصات والقواعد الحاكمة للمشتريات. وهناك ثلاث طرائق للاشتراء، هي المناقصة المفتوحة والانقائية والمحدودة، ويمكن استخدامها تبعاً لظروف عملية الاشتراء والقواعد المفصلة في القانون (الفصل السادس). ويلزم نشر الدعوة إلى تقديم العطاءات في المناقصات المفتوحة، في حين توجه إلى الشركات التجارية خطابات لإخطارها بالمناقصة والتماس عروض منها في الحالتين الأخريين (المادة 62 من القانون). ويجري إرساء العقود وفقاً لمعيار السعر الأدنى أو لمعيار النسبة الفضلى بين السعر والجودة (أقل سعر بأعلى جودة) (المادة 65 من القانون). وتستخدم على نطاق واسع الأساليب الجديدة المتعلقة بالسوق الإلكترونية وتقديم العطاءات إلكترونياً لمنع التلاعب في العطاءات. ويمحص المراجع العام للحسابات المشتريات العمومية من منظور مالي. وتشمل عمليات مراجعة الحسابات بموجب القانون الأساسي لمراجعة الحسابات الحكومية مراجعة الأداء والجوانب المالية والامتثال للقواعد والإجراءات، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتخضع للمراجعة المشاريع العالية المخاطرة، التي يبلغ عنها الجمهور أو أفرقة مراجعة الحسابات المالية، للتأكد من امتثالها للقواعد والإجراءات.

ويمكن للأطراف المتضررة في أي مناقصة أن تقدم شكاوى إلى رئيس الجهة المشتريّة في حال وجود انتهاكات محتملة للقواعد والإجراءات، وذلك في غضون سبعة أيام من تاريخ إعلان نتيجة المناقصة (الفصل الرابع عشر من قانون إدارة المشتريات والتوريدات العمومية). ونتيجة البت في الشكاوى مرهونة باستئناف القرار الابتدائي أمام لجنة الطعون، التي يكون قرارها نهائياً ولا يمكن الاعتراض عليه إلا فيما يتعلق بالتعويضات (المادة 119 من القانون). وبالإضافة إلى القيود التي تمنع موظفي المشتريات من أن تكون لديهم مصالح في أي شركة مشاركة في المناقصة (المادة 13 من القانون)، توفر إدارة المراقب المالي العام تدريباً إلزامياً لموظفي المشتريات وفقاً للمعايير المهنية يشمل دورات تدريبية بشأن الأخلاقيات (المادة 49 من القانون).

وإجراءات إعداد الميزانية الوطنية واعتمادها منصوص عليها في الدستور وقانون إجراءات الميزنة. ويجب على الأجهزة والمنشآت الحكومية أن تقدم تقارير عن أدائها ونفقات الميزانية المتعلقة بها إلى مكتب شؤون الميزانية. وترجع اللجنة المعنية بمراجعة الحسابات الحكومية التقرير المتعلق بالإيرادات والنفقات الذي يغطي الميزانية السنوية، ثم يُنشر التقرير في الجريدة الرسمية (المادة 49 من القانون). وقد أرسى القانون الإطارَ المحاسبي الحكومي والمعايير المحاسبية الحكومية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتُمارس إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بشكل أساسي من خلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات لدى كل جهة حكومية.

ويجزم القانون تزوير الوثائق الرسمية (المادة 265 من القانون الجنائي). وبالإضافة إلى ذلك، يوجب البند 57-6 من قواعد مكتب رئيس الوزراء بشأن العمل المستندي (B.E. 2526)، بصيغته المعدلة، حفظ المستندات المالية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تحقق مكتب المراجع العام للحسابات من صحتها.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

ينظم قانون المعلومات الرسمية الحق في الحصول على المعلومات. وتُنشر المعلومات عادة في الجريدة الرسمية الحكومية أو تتيحها أجهزة الدولة للفحص العمومي (المادتان 7 و9). كما يمكن الكشف عن المعلومات عند الطلب، باستثناء الحالات المحددة في القانون (المواد 11 و14 و15). وإذا لم تقدم المعلومات أو لم يتيسر وصول الجمهور إليها، فيمكن تقديم شكوى إلى لجنة المعلومات الرسمية (المادة 13). وإذا رُفض طلب، فيجوز

لمقدمه تقديم طعن عن طريق اللجنة المذكورة إلى المحكمة المعنية بدعاوى الإفصاح عن المعلومات في غضون 15 يوما (المادة 18). فإذا لم يوافق على قرارها، يمكنه أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية. وينص القانون على عقوبات لانتهاك أحكامه (المادتان 40 و41).

وقد أنشئت مراكز للخدمات الإعلامية لتيسير الوصول إلى المعلومات، إلى جانب استخدام المواقع الشبكية الحكومية. واعتمدت تايلند قانون تيسير الترخيص لتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لاستصدار التراخيص. وتصدر المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد تقارير دورية عن مخاطر الفساد ومواضيع محددة في مجال مكافحة الفساد.

ويكفل الدستور مشاركة المجتمع في عمليات صنع القرار العام، بما في ذلك التشاور مع الناس في صوغ التشريعات (المادة 77). ويشترك المجتمع المدني في أنشطة مختلفة تساهم في عدم التسامح مع الفساد. بيد أن السلطات أفادت بالحاجة إلى مزيد من الدعم الملموس من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني. وقد أنشأت المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد لجنة فرعية لتصميم منهج دراسي بشأن منع الفساد لتدريبه في مستويات تعليمية مختلفة.

وقد سبقت الإشارة إلى أن المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد توفر قنوات مختلفة لكي تيسر على الناس الإبلاغ عن أفعال الفساد.

القطاع الخاص (المادة 12)

هناك قوانين مختلفة تهدف إلى منع الفساد في القطاع الخاص، مثل المدونة المدنية والتجارية وقانون الشركات العمومية المحدودة. وتتوفر تدابير لحماية الأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عن أفعال الفساد في القطاع الخاص. وقد نشرت المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد مبادئ توجيهية بشأن تدابير الرقابة الداخلية المناسبة للأشخاص الاعتباريين من أجل منع الرشوة. وتتص أحكام المدونة (المادة 1111) والقانون (المادة 39) على قيد الشركات في سجل متاح للاطلاع العام. ولم تبلغ تايلند عن أي تدابير اتخذت لمنع إساءة استخدام الإجراءات المتعلقة بتنظيم الكيانات الخاصة.

وتتص المادة 127 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد على فترة تقييد لنشاط الموظفين بعد انتهاء خدمتهم مدتها سنتان لمنع بعض فئات الموظفين العموميين من الاضطلاع بمهام رئيسية في أي مؤسسة خاصة تتولى الإشراف أو الرقابة أو التفتيش عليها جهة حكومية كان ذلك الموظف العمومي يعمل بها أو لحسابها في السابق.

ولدى اتحاد المهن المحاسبية صلاحيات وواجبات لوضع معايير محاسبية ومعايير لمراجعة الحسابات ومعايير أخرى تتصل بالمهن المحاسبية (المادة 7 (3) من قانون المهن المحاسبية (B.E. 2547) (2004).

ويجب على الأشخاص المكلفين بواجبات محاسبية الاحتفاظ بسجلات الحسابات والوثائق الداعمة التي تستخدم لإدخال البيانات في الحسابات، وذلك لفترة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إغلاق الحساب أو حتى يتم تقديم الحسابات والوثائق (المادة 14 من قانون المحاسبة (B.E. 2547) (2000) وإلا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها في الفصل الخامس من القانون.

ولا يوجد في التشريعات الوطنية حكم محدد يحظر اقتطاع المبالغ التي تدفع كرشاوى من الوعاء الضريبي.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يتعين على المؤسسات المالية (بما يشمل مقدمي الخدمات المالية أو ذات القيمة) والأعمال والمهن غير المالية المسماة في قانون مكافحة غسل الأموال ("الأعمال والمهن غير المالية المسماة") أن تطبق سياسات وإجراءات مكتوبة لتقييم وإدارة المخاطر المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراء عمليات تقييم من هذا القبيل

بانتظام. كما أنها تخضع لاشتراطات تتعلق بتوحي العناية الواجبة بالزبائن وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (انظر المعلومات المقدمة في سياق مناقشة المادة 52 أدناه). وقد أتمت تايلند تقييماً للمخاطر على الصعيد الوطني في عام 2016.

ولا يشمل نظام مكافحة غسل الأموال أو متطلبات الإبلاغ المحامين والموتقين (كتاب العدل) والمحاسبين القانونيين ومراجعي الحسابات وشركات التأجير ومحللات الرهن والتعاونيات الصغيرة.

وتمنح اللائحة الوزارية رقم 5 (2000) إعفاء من مقتضيات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة فيما يتعلق بالمعاملات القائمة بين بعض الكيانات الحكومية.

وتتخذ تايلند خطوات لتحسين تنفيذ ضوابط مكافحة غسل الأموال لدى قطاعات الأعمال التجارية والمهنية غير المالية المسماة، بما يشمل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وذلك في ضوء ما أفيد به من جوانب ضعف تعترى تنفيذ تلك الضوابط.

وتأذن تايلند لأجهزة إنفاذ القانون لديها بالانخراط في أنشطة لتبادل المعلومات على الصعيد الدولي بشكل رسمي وغير رسمي. ومكتب مكافحة غسل الأموال هو الجهاز المركزي المسؤول عن تبادل المعلومات عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد وقّع 52 مذكرة تفاهم مع بلدان أخرى ويستخدم قنوات تبادل المعلومات الخاصة بمجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية. كما يجري التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الوطني (المادة 38 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد). ووقع مكتب مكافحة غسل الأموال 36 مذكرة تفاهم مع أجهزة وطنية لتعزيز التنسيق عملاً بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال.

ولدى تايلند إطار قانوني للإعلان عن تحركات الأموال عبر الحدود وتحديدها. وقد عدلت مؤخراً شروط نقل الأموال عبر الحدود لخفض عتبات الإبلاغ بما يتماشى مع معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وإدراج الصكوك القابلة للتداول لحاملها ضمن الأموال التي يجب الإبلاغ عنها. وترصد إدارة الجمارك عمليات النقل عبر الحدود وتحيل المخالفات إلى الشرطة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

وتلزم المادة 33 من اللائحة الوزارية بشأن العناية الواجبة بالزبائن (2013) المؤسسات المالية بالتأكد من اشتغال التحويلات البرقية عبر الحدود التي تبلغ 50 000 باهت أو أكثر على المعلومات المطلوبة عن المنشئ والمستفيد. غير أن شروط التحقق من صحة تلك المعلومات تنطبق فقط على المنشئين الذين هم زبائن للمؤسسات المالية (المادة 34 من اللائحة الوزارية) وعلى المؤسسات الوسيطة. أما متطلبات الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالمنشئ والمستفيد فلا تنطبق إلا على زبائن المؤسسة المالية التي ترسل التحويلات والمؤسسة المالية التي تستقبلها، على التوالي. والمؤسسات المالية غير مطالبة بإجراء فحص دقيق للتحويلات التي تحتوي على معلومات غير كاملة عن المنشئ أو بالامتناع عن تنفيذ المعاملة ما إذا كان هناك ما يدعو للاشتباه في أنها تنطوي على غسل الأموال.

وتتبادل تايلند المعلومات من خلال التعامل المباشر مع جهات مختلفة، منها أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ورابطة رؤساء الشرطة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة إيغومنت، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. وقد وقّعت المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد 32 مذكرة تفاهم مع نظرائها الأجانب ومذكرة تفاهم واحدة بين تسعة من أجهزة مكافحة الفساد في منطقة جنوب شرق آسيا، كما أنها تتعاون من خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- اضطلاع مكتب مكافحة غسل الأموال بأنشطة تواصل هامة وتنظيم حلقات دراسية للمؤسسات المالية وبعض الأعمال والمهن غير المالية المسماة (الفقرة 1 (أ) من المادة 14).

2-3- التحذيرات التي تواجه التنفيذ

توصى تايلند بما يلي:

- مواصلة رصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من حيث مدى الفعالية وقوة التأثير؛ واتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنسيق وتقليل التداخل والتعقد في تنفيذ الاستراتيجية على مختلف المستويات الحكومية (الفقرة 1 من المادة 5).
- السعي إلى تحديد المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، ووضع إجراءات لتنظيم عمليات اختيار وتدريب وتناوب الموظفين الذين سيشغلونها حسب الاقتضاء (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- النظر في اعتماد تدابير تلزم الموظفين العموميين بالإبلاغ عما يقومون به من أنشطة خارجية قد ينشأ عنها تضارب في المصالح مع وظائفهم العمومية والكشف عن تلك الأنشطة، بما فيها المصالح غير المالية، واعتماد تدابير لمعالجة أو إدارة حالات التضارب من هذا القبيل متى نشأت (الفقرة 5 من المادة 8).
- النظر في تمديد فترة السبعة أيام المحددة لتقديم الشكاوى أو الطعون المتعلقة بالمشتريات؛ وتعزيز التدابير المنظمة لشؤون موظفي المشتريات، مثل الإفصاح عما قد يكون لديهم من مصالح في أي عملية اشتراء عمومية معينة، وإجراءات الفرز وبرامج التدريب المتعلقة بالنزاهة (الفقرة 1 من المادة 9).
- مواصلة تدعيم تدابير منع الفساد المتعلقة بالقطاع الخاص، بما يشمل توطيدها من خلال إنفاذ القوانين واللوائح ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات القائمة، وتعزيز قواعد النزاهة في الأعمال التجارية والممارسات التجارية الجيدة، وزيادة الشفافية بين الكيانات الخاصة، ومنع إساءة استخدام الإجراءات المنظمة للأنشطة التجارية (الفقرة 2 من المادة 12).
- اعتماد أحكام تمنع اقتطاع المبالغ التي تدفع كرشاوى من الوعاء الضريبي (الفقرة 4 من المادة 12).
- مواصلة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في منع الفساد ومكافحته (الفقرة 1 من المادة 13).
- تعزيز إجراءات منع غسل الأموال على النحو التالي: '1' ضمان خضوع جميع الشخصيات والكيانات ذات الصلة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وشمولها بها باعتبارها كيانات مُبلّغة، على أن يشمل ذلك المحامين والموثقين (كتاب العدل) والمحاسبين القانونيين ومراجعي الحسابات وشركات التأجير ومحلات الرهن والتعاونيات الصغيرة؛ '2' مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز تنفيذ ضوابط مكافحة غسل الأموال، بما يشمل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، في جميع القطاعات التجارية والمهنية غير المالية المسماة؛ '3' إلغاء إعفاء المعاملات القائمة بين الكائنات الحكومية من مقتضيات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. '4' تقييم ما إذا كانت الغرامات المفروضة على مرتكبي جرائم غسل الأموال من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين رادعة بما فيه الكفاية؛ '5' مواصلة الاستثمار في بناء قدرات أجهزة الإشراف وإنفاذ القانون ذات الصلة (الفقرة 1 من المادة 14).
- مواصلة تعزيز فعالية تدابير كشف ورصد حركة النقد والصكوك القابلة للتداول المناسبة عبر الحدود (الفقرة 2 من المادة 14).

- اعتماد تدابير تتماشى مع الفقرة 3 من المادة 14، وتطبيق على كل من يرسل تحويلاً، وليس على زبائن المؤسسات المالية فحسب، بصرف النظر عن قيمة التحويل، مع حظر تنفيذ المعاملات التي يشتبه في أنها عمليات غسل أموال (الفقرة 3 من المادة 14).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

1-3- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات (المواد 51 و56 و59)

يوفر قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية أساساً قانونياً يتيح لتايلند تبادل المساعدة القانونية. يمكن تقديم المساعدة للبلدان الطالبة، التي لا توجد لديها معاهدات دولية مع تايلند على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ويشترط لتنفيذ طلبات المساعدة ازدواجية التجريم، ما لم تنص معاهدة دولية على غير ذلك، ويجب تقديم المساعدة وفقاً لأحكام قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية في جميع الحالات (المادة 9).

ومكتب النائب العام هو السلطة المركزية المحددة في هذا الشأن (المادة 6 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية)، وهو جهة الوصل في مجال المساعدة على استرداد الموجودات في المسائل الجنائية. لكن بوسع رئيس الوزراء أن يلغي قرارات السلطة المركزية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 38 من القانون).

ومن الناحية العملية، فإن تبادل المعلومات تلقائياً مع البلدان الأجنبية (الذي تجيزه أحكام المادة 40 (3) من قانون مكافحة غسل الأموال المتعلقة بمكتب مكافحة غسل الأموال) يتم عادة على أساس مذكرات التفاهم أو الاتفاقات التي يبرمها مكتب مكافحة غسل الأموال والمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد مع الدول الأجنبية.

وقد وقّعت تايلند معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة تتضمن أحكاماً بشأن استرداد الموجودات مع 14 بلداً، وكذلك معاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتفقة في الرأي.

ولا تعتبر تايلند الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون الدولي.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

تحدد اللائحة الوزارية بشأن العناية الواجبة للزبائن (2013) المتطلبات المتعلقة بتقييم مخاطر الزبائن والعناية الواجبة بالزبائن (بما في ذلك تحديد هوية المالك المستفيد واتخاذ التدابير المناسبة للتحقق من هويته) والتحويلات البرقية والخدمات المصرفية المراسلة عبر الحدود والضوابط الداخلية وحفظ السجلات. غير أن اللائحة الوزارية لا تنطبق إلا على المؤسسات المالية وبعض المهن (المادتان 16 (1) و(9) من قانون مكافحة غسل الأموال). وعلاوة على ذلك، لا تغطي اللائحة الوزارية بشأن العناية الواجبة بالزبائن الخاصة بالقطاع المهني (2016) جميع الأعمال والمهن غير المالية المسماة، ولا سيما الموجودة في القطاع غير المالي، مما يؤدي إلى ثغرات كبيرة في الاستجابة للمتطلبات والإرشادات المتعلقة بتوخي العناية الواجبة بالزبائن وتحديد هوية المالكين المستفيدين. ومن المتوقع أن تغطي لائحة وزارية معدلة بشأن العناية الواجبة بالزبائن النطاق الكامل لمتطلبات العناية الواجبة بالزبائن. وبالإضافة إلى ذلك، أُفيد بأن المؤسسات المالية والمشرفين يواجهون تحديات في التحقق من هوية المالك المستفيدين، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل الاعتبارية الأكثر تعقداً، وذلك بسبب الافتقار إلى إجراءات وإرشادات مفصلة في هذا الشأن.

ومن التحديات الأخرى القائمة في هذا الشأن تحديد هوية الأشخاص المعرضين سياسياً لمخاطر الفساد من الأجانب ومواطني تايلند، بمن فيهم أفراد أسرهم أو الأشخاص المقربون منهم (المادة 3 من اللائحة الوزارية بشأن العناية الواجبة بالزبائن (2013)). ويعمل مكتب مكافحة غسل الأموال في الوقت الراهن على تعديل اللوائح ذات الصلة.

وقد أصدر مكتب مكافحة غسل الأموال إشعارات تحدد أنواع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لمتطلبات العناية الواجبة المعززة عملاً بالمادة 15 من اللائحة الوزارية بشأن العناية الواجبة بالزبائن (2013). وتلزم المادة 22 من قانون مكافحة غسل الأموال الكيانات المبلّغة بأن تحتفظ بسجلات المعاملات والمعلومات المتعلقة بهوية الزبائن لمدة خمس سنوات وسجلات تدابير العناية الواجبة لمدة 10 سنوات من تاريخ إغلاق الحساب أو إنهاء العلاقة القائمة.

ويحدد قانون تنظيم أعمال المؤسسات المالية (B.E. 2551) (2008) معايير لإنشاء مؤسسات مالية في تايلند، تشمل حظراً على إنشاء أو تشغيل مصارف وهمية. وعلاوة على ذلك، يجب على المؤسسات المالية الامتثال لللائحة الوزارية بشأن العناية الواجبة بالزبائن (2013)، التي تمنع المؤسسات المالية من الدخول في علاقة تجارية مع "مصارف وهمية" (وفق تعريفها في المادة 42 من اللائحة) أو الإبقاء على علاقات تجارية مع تلك المصارف. ولكن لا يُشترط جمع معلومات كافية من المصرف المرسل تتيح إجراء تقييم للمخاطر القائمة بشأن مدى كفاية ضوابطه في مجال مكافحة غسل الأموال.

وهناك مجموعة معينة من الشخصيات - من كبار المسؤولين وأصحاب المناصب السياسية والوظائف المحددة في المادتين 102 و103 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد وإشعار المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد (B.E. 2561) (2008) - من المفترض أن تقدم إلى المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد، عند توليها مناصبها وتركها لها، إقرارات ذمة مالية تشمل ممتلكات والتزامات الأزواج والعشراء والأبناء القصر (المادة 105 من القانون). وموظفو المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد ملزمون بذلك بالمثل (المادة 158). كما يجوز أن يُلزم المسؤولون الذين يشغلون مناصب معينة، مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة وكبار الموظفين، بتقديم إقرارات ذمة مالية كل ثلاث سنوات أثناء توليهم مناصبهم (المادة 105 من القانون). ويجب على موظفي الدولة الذين لا يقدمون إقرارات ذمة مالية إلى المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد أن يقدموا إقرارات ذمة مالية إلى رؤساء الأجهزة أو المنشآت أو الوكالات الحكومية التي يعملون بها (المادة 130). ويمكن تقديم الإقرارات إلى المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد إلكترونياً ويمكن التحقق من صحتها باستخدام نهج مختلفة. ويجوز للمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد أن تطلع بلدانا أخرى على المعلومات المفصح عنها بشأن الموجودات والالتزامات في تلك الإقرارات عند الطلب (المادة 138 من القانون).

ومع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الخصوصية، يجب على المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد نشر المعلومات المفصح عنها في إقرارات الذمة المالية لرئيس الوزراء والوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ وقضاة المحكمة الدستورية والأشخاص الذين يشغلون مناصب في وكالات مستقلة وكبار الموظفين ومسؤولي الإدارات المحلية ونوابهم ومساعدتهم وأعضاء المجالس المحلية (المادة 106 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد). ويجب نشر هذه المعلومات في غضون 30 يوماً من الموعد النهائي لتقديم الإقرارات (المادة 106 من القانون). أما بالنسبة للمسؤولين الآخرين، بمن فيهم موظفو المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد، فلا تتاح للجمهور سوى نتائج عمليات فحص إقراراتهم (المادتان 106 و111 من القانون). ويمكن فرض جزاءات، تشمل عقوبات جنائية، في حالة انتهاك الالتزامات المتعلقة بإقرارات الذمة المالية عملاً بأحكام القانون (المواد 114 و116 و167 و178 و179).

ويشترط في تقديم إقرارات الذمة المالية بيان الموجودات والالتزامات الكائنة في تايلند وخارجها على السواء، وجميع الموجودات الموضوعية بشكل مباشر أو غير مباشر في حوزة الغير أو تحت إدارة الغير (المادة 105

من القانون الأساسي لمكافحة الفساد). ولا يشمل ذلك الحسابات المالية الأجنبية التي تكون فيها للمسؤول مصلحة أو صلاحية للتوقيع بشأنها أو سلطة أخرى عليها.

ومكتب مكافحة غسل الأموال هو بمثابة وحدة الاستخبارات المالية في تايلند، وهو مكلف، بموجب المادة 40 (3) من قانون مكافحة غسل الأموال، بتلقي أو نشر التقارير أو المعلومات المتعلقة بتنفيذ القانون أو التشريعات الأخرى، أو بموجب اتفاق مع وكالات محلية أو أجنبية. وهو عضو في مجموعة إيغومونت وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

تنص المدونة المدنية والتجارية على أن تبت المحاكم في التعويضات المطلوبة، التي قد تشمل رد الممتلكات أو قيمتها والتعويض عن الأضرار الناجمة (المادة 438). ويجوز للدعاء العام، في القضايا الجنائية، أن يطلب من المحكمة، نيابة عن الأشخاص المتضررين، أن ترد الممتلكات إلى أصحابها أو تأمر بسداد قيمتها إليهم (المادة 43 وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية).

ويحق للأشخاص المتضررين أو ممثليهم تقديم شكاوى، وإقامة دعاوى جنائية أو الانضمام إلى الادعاء العام، ورفع دعاوى للمطالبة بحقوقهم المدنية بشأن الجرائم المرتكبة (المادة 3 من قانون الإجراءات الجنائية). ويجوز لأي شخص اعتباري أو طبيعي أن يرفع دعوى أمام المحاكم المحلية لإثبات حقوقه في ملكية الموجودات وفقاً لأحكام المدونة المدنية والتجارية (المادة 1336). وللأشخاص الاعتباريين نفس حقوق وواجبات الأشخاص الطبيعيين (المادة 67).

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية حكماً يقضي بمصادرة الممتلكات أو دفع قيمتها عوضاً عن ذلك حيثما أجازت ذلك القوانين التايلندية.

ويمنح قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية المحاكم المحلية سلطة الفصل في مصادرة الموجودات إذا أصدرت محكمة أجنبية أمراً نهائياً بمصادرتها وكانت الممتلكات قابلة للمصادرة بموجب القوانين التايلندية (المادة 34). لكن لا توجد إجراءات للاعتراف بأوامر المصادرة الأجنبية وإنفاذها مباشرة دون أن تفصل في ذلك محكمة محلية (المواد 32-34).

وتشترط تايلند لمصادرة الممتلكات صدور حكم نهائي من محكمة أجنبية بمصادرتها (المادتان 34 و35 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وفي القضايا المتعلقة بجرائم غسل الأموال، يجوز تطبيق إجراءات المصادرة المدنية بموجب المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال.

ويمكن لتايلند أن تقدم المساعدة في تجميد الموجودات ومصادرتها على أساس أمر تجميد أو حجز أجنبي، حيثما أجاز ذلك القانون التايلندي أو حكم صادر عن محكمة أجنبية، أو بهدف منع تبديد الموجودات (المادتان 32 و33 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). ويتيح قانون مكافحة غسل الأموال نطاقاً من التدابير المؤقتة في قضايا غسل الأموال. ويمكن أيضاً للمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد أن تستخدم نفس مجموعة التدابير المؤقتة، على النحو الذي تستخدم به بموجب القانون الوطني، لتلبية الطلبات المقدمة (المادة 140 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد).

ويجوز للمحاكم التايلندية أن تأمر بتجميد الممتلكات وحجزها على أساس أمر بتجميد أو مصادرة صادر عن سلطة مختصة في دولة أجنبية، حتى في حال عدم صدور حكم نهائي في هذا الشأن في تلك الدولة الأجنبية (المادة 32 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

ومكتب النائب العام عاكف الآن على إعداد لائحة تنظيمية للمحافظة على الموجودات.

وتحدد لائحة السلطة المركزية (B.E. 2537) (1994) المضمون الإلزامي لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ولكنها لا تشترط على الدول المقدمة للطلبات أن تحدد التدابير المتخذة لتقديم إشعار مناسب إلى الأطراف الثالثة الحسنة النية (المادة 55 (3) (ب)).

ولا ترفض تايلند تقديم المساعدة على أساس أن الممتلكات ذات قيمة دنيا، وتتشاور، كلما أمكن، مع الدولة طالبة قبل رفع التدابير المؤقتة.

وتحظى حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية بالحماية (المواد 32-34 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية؛ والمادة 50 من قانون مكافحة غسل الأموال).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

يجوز إرجاع الموجودات المصادرة إلى الدول الأخرى بعد خصم النفقات المتكبدة في حال وجود معاهدة ثنائية بين تايلند والدولة طالبة تنص على إرجاعها (المادة 2/35 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية). وتقول إلى دولة تايلند، في جميع الحالات الأخرى، الممتلكات المصادرة بحكم قضائي والأموال المدفوعة بموجب حكم قضائي بدلا من المصادرة (المادة 2/35 من القانون).

وتجيز المادة 140 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد إرجاع الممتلكات إلى الدول طالبة وفقا للاتفاقات المبرمة معها. ويجوز للنائب العام أن يدخل في اتفاقات أو ترتيبات من هذا القبيل وفقا للمادة 2/35 من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ولا توجد في الوقت الحاضر معاهدات أو اتفاقات من هذا القبيل، ولم تكن هناك حالات لتقاسم الموجودات مع دول أجنبية.

ولا يوجد في القانون ما يلزم بإرجاع الموجودات التي تصادرها تايلند إلى الدولة طالبة في الحالات الموصوفة في الفقرة 3 من المادة 57.

ويقوم مكتب النائب العام حاليا بوضع مشروع لائحة تنظيمية بشأن كيفية التصرف في الموجودات وإعادتها عملا بقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لتحديد الإجراءات الواجب اتباعها ومعايير الحصول على الممتلكات أو إعادتها.

2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تقضي المادة 105 من القانون الأساسي لمكافحة الفساد بتقديم إقرارات ذمة مالية إلى المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد مشفوعة بأدلة داعمة يمكن أن تثبت ما لدى مقدمها من موجودات والتزامات فعلية، بما يشمل الدليل على سداد ضرائب الدخل المفروضة على الأشخاص الطبيعيين في السنة الضريبية السابقة (الفقرة 5 من المادة 52).

3-3- التحديّات التي تواجه التنفيذ

توصى تايلند بما يلي:

- ضمان ألا يحد التطبيق الصارم لشرط ازدواجية التجريم من نطاق المساعدة القانونية المتبادلة التي يمكن أن تقدمها تايلند، بما يشمل الأمور المتعلقة بالتدابير غير القسرية؛ وعلاوة على ذلك، ضمان

أن السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الوزراء بشأن قرارات المساعدة القانونية المتبادلة لن تحد من فعالية عمل السلطة المركزية في البت في هذه المسائل (المادة 51).

- '1' ضمان خضوع جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المسماة لمتطلبات توكي العناية الواجبة بالزبائن وتحديد هوية المالك المستفيد؛ '2' الحرص على أن تكون الضوابط المتعلقة بتحديد هوية المالك المستفيدين مناسبة ومفهومة بالفعل ومنفذة حقا لدى جميع القطاعات والجهات المشرفة؛ '3' العمل على مساعدة المؤسسات والقطاعات المالية في تحديد هوية الأشخاص المعرضين سياسيا لمخاطر الفساد، وتنفيذ ضوابط كافية، وإجراء فحوص دقيقة للحسابات التي يُطلب فتحها أو يُحتفظ بها باسم أشخاص معرضين سياسيا لمخاطر الفساد بغية الكشف عن المعاملات المشبوهة؛ '4' إلغاء الإعفاء القائم لعدد من الأشخاص المعرضين سياسيا لمخاطر الفساد من مقتضيات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (الفقرة 1 من المادة 52).
- إلزام المؤسسات المالية بجمع معلومات من المصارف المراسلة تتيح إجراء تقييم للمخاطر القائمة بشأن مدى كفاية ضوابط تلك المصارف في مجال مكافحة غسل الأموال (الفقرة 4 من المادة 52).
- النظر في اعتماد أحكام تلزم الموظفين العموميين بالإبلاغ عما قد يكون لديهم من مصالح في أي حسابات أجنبية أو صلاحيات للتوقيع بشأنها أو سلطات أخرى عليها (الفقرة 6 من المادة 52).
- اعتماد تدابير من أجل الإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية (الفقرة 1 (أ) من المادة 54).
- النظر في توسيع نطاق التشريع للسماح بالمصادرة دون الاستناد إلى إدانة في الحالات التي تتعدر فيها ملاحقة المتهم قضائيا (الفقرة 1 (ج) من المادة 54).
- اتخاذ تدابير للسماح للسلطات المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات بناء على طلب أجنبي بشرط تقديم أسباب كافية لاتخاذ تدابير مؤقتة في هذا الشأن في حال عدم وجود أمر صادر من سلطة أجنبية مختصة (الفقرة 2 (ب) من المادة 54).
- النظر في اتخاذ تدابير إضافية للسماح لسلطاتها المختصة بأن تحافظ على الممتلكات بغية مصادرتها في إطار إجراءات المساعدة القضائية المتبادلة (الفقرة 2 (ج) من المادة 54)؛
- تضمين أحكام بشأن إشعار الأطراف الثالثة الحسنة النية في التعديل المقترح للائحة التنظيمية (2537 (B.E. 1994) (الفقرة 3 (ب) من المادة 55).
- اعتماد تدابير تقضي برد العائدات إلى الدول الطالبة في الحالات الموصوفة في الفقرة 3 من المادة 57.

3-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- التجارب والدروس المستفادة بخصوص تحديد هوية الأشخاص المعرضين سياسيا لمخاطر الفساد وإدارة المخاطر المتعلقة بهم (المادتان 14 و52).
- بناء قدرات السلطة المركزية على تطبيق الإجراءات الناجحة وأفضل الممارسات في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة باسترداد الموجودات (المادتان 54 و55).